

قبل عرسال كان هناك الكويخات

محمد نزال

وهذه قناعة العميد، إن ما حصل كان «مدبراً». كان لا بد للفوج، الذي كان رأس حربة في منع «المنطقة العازلة» (التي حُكي عنها لمصلحة المسلحين السوريين من الحدود الشرقية اللبنانية، وصولاً إلى البحر غرباً). تقارير استخباريّة غربيّة تحدّثت عن ذلك. دور (بعض) الجيش في طرابلس وعموم الشمال لم يكن يروق دائماً منسقي قواعد الأزمة الممتدة إلى لبنان من سوريا. نشرت الأخبار، في تلك الأيام، تقريراً بعنوان: «المجوقل» يدفع ثمن منع «المنطقة العازلة» (23 تموز 2012). كان عن جلسة عفويّة مع ضباط من الجيش، من المجوقل تحديداً، وهم في ذروة غضبهم مما حصل لزملائهم ومؤسستهم. أحدهم قال: «أثبت النائب الضاهر أنه الأقوى. نحن الذين يفترض بنا حماية الناس من الخطر، بتنا بحاجة إلى من يحمينا من الأوغاد. لا شيء يؤذينا حالياً بقدر اهتزاز صورتنا في عيون اللبنانيين». نقلوا عن قائد فوجهم قوله لهم: «سامحوني، لقد أخطأت. أخطأت بأن ربّبتكم على الشجاعة والشدّة وعدم التراخي، ففي هذا البلد يصبح العمل وفقاً للأصول جريمة». عند إخلاء سبيل العسكريين، ورغم عدم حفظ الملف قضائياً، قامت قيادة الفريق إيّاه مجدداً. عاد الضغط السياسي على القضاء. صدر قرار بإعادة توقيف العسكريين. كانت فضيحة. أحد الضباط قال للقاضي عند إعادة توقيفه: «بأي وجه تقابلنا مرة ثانية، وكيف لك أن تحقق معنا من جديد، بعدما أخلت أنت سبيلنا سابقاً؟». يُجيبه القاضي: «ضغط سياسي أكبر من الجميع».

اليوم، تتحدّث السلطة عن تأسيس ملف قضائي لحاسبة «قتلة الجيش» في عرسال عام 2014. هؤلاء «القتلة» الذين سيكونون في النهاية «الدواعش». أمّا من كشف ظهر الجيش واشتغل به سياسة، محلّيّة وإقليميّة، فمن السذاجة، في بلادنا، أن نتوقع محاسبته كقاتل... ولو معنوياً. بعد حادثة الكويخات، اشتهر النائب الضاهر بدعوته إلى «تقسيم الجيش» مذهبياً. أمّا كبتارة، فاشتهر بعقد مؤتمرات صحافيّة يتهم فيها الجيش بأنه «يقتل الأبرياء» ولا بد من المحاسبة. أخيراً المرعبي، الذي أظهر كل مواهبه في تقريع الجيش، إلى حد أنه دعا مرّة إلى هدر دم قائد الجيش، فتمّ الادّعاء عليه ورفّع إلى مجلس النواب طلب نزع الحصانة عنه لمحاکمته. وكما العادة، نام الطلب في الدرج الأبدي. أين الضاهر اليوم؟ إنّه نائب «ممارس» عن أمّتنا اللبنانية. أين كبتارة؟ إنّه وزير العمل في حكومتنا الحاليّة. أمّا المرعبي، دام رعبه، فإنّه في الحكومة الحاليّة، أيضاً، وزير شؤون النازحين. إنّه نظام المكافآت في بلادنا.

قبل «موقعة عرسال» في البقاع، كان هناك «حادثة الكويخات» في عكار. قبل 2 آب 2014، كان هناك 20 أيار 2012. رجل دين اسمه أحمد عبد الواحد، سيقتل بعد قليل، إذ يرفض الامتثال لحاجز الجيش بتفتيش سيارته... وينطلق مُسرِعاً. كانت سيارته تحوي أسلحة حربيّة ظاهرة. يُطلق عناصر الحاجز النار على الإطارات، بلا قتل، فيُردّ عليهم بطلقات ناريّة. يصاب أحد العسكريين. الآن سيفتح ضباط وعناصر الحاجز النار على السيارة بغزارة. يُقتل الشيخ عبد الواحد ومرافقه. كان يُريد الوصول إلى مكان تجمّع دعا إليه النائب خالد الضاهر، في حلبا، ردّاً على تجمّع دعا إليه أولاً الحزب السوري القومي الاجتماعي، وذلك إحياءً لذكرى مجزرة حلبا (2008) التي كان الضاهر أحد صنّاعها. سيتعرّض الجيش بعدها لموجة إذلال وكسر وتركيع لم يعرفها منذ انتهاء الحرب الأهليّة. تقوم القيامة ولا تقعد من أجل الشيخ... ويا غيرة الدين. تقطع الطرقات، بالإطارات المشتعلة والعوائق الحديدية، وتتفاعل موجة الخطاب المذهبي. ثلاثة نواب، يُحسبون على تيّار المستقبل، يقودون حملة (شعبيّة) ضد الجيش في مناطق الشمال: خالد الضاهر، محمد كبتارة ومعين المرعبي. مؤسسة دار الفتوى تنضم: إعلان الحداد ثلاثة أيّام. حال فوج المجوقل في الجيش، الذي كان يتبع له حاجز الكويخات، ومن خلفه المؤسسة العسكريّة برمّتها، وصولاً إلى مختلف القوى السياسيّة: صمت مطبق. إنّه خوف، بل التخويف، أو الخجل، أو بمعنى أدق: التخجيل. كان ثمة أصوات سوريّة «ثائرة» تخرق الحدود، وبعضها من مقرّها الحديث آنذاك في طرابلس، تدلي بدلوها متضامنة مع «البيئة الحاضنة» على شكل «يا أيّها الجيش الصليبي». أخيراً ترضح السلطة. خبر توقيف 3 ضباط و19 عسكرياً لن يوقف الموجة. قائد فوج المجوقل، يومها، العميد جورج نادر، يدخل حالة كآبة. لم يفلح في الدفاع عن عسكريه في السياسة. ينشر بعد أربع سنوات من مذكراته: «هذا أنا، حادثة الكويخات، وحيداً واجهت وبقيت وحيداً».

العسكريّون خلف القضبان. التآجيج السياسي والمذهبي يُريد أكثر من ذلك: تحطيم زجاج سيارة عسكري، إطلاق نار فوق رأس أحد العسكريين، محاولة دهس، مطاردة عسكري في سيارته وإطلاق النار نحوه، وهكذا. كان ثلاثي «نواب الأئمة» المذكورين يضحكون في سرّهم. للسخرية صوت سُمع من أروقة الحريريّة على مساحة منابرها. قيل لاحقاً،

وزارة الداخلية
لت تستطيع إجراء
الانتخابات إن لم
تحسم آلية
القانون
قبل 15 ايلول
(هيلم الموسوي)

مقبلة في قصر بعبدا. ويبدو كلام المشنوق المكزّر، «تسويقياً» للانتخابات الفرعية، ترجمة لقرار واضح من الحريري، وبغطاء من التيار الوطني الحر، بعدم إجراء الانتخابات الفرعية، كل لحساباته، علماً بأن وزير الداخلية كان قد أرسل مشاريع المراسيم المتعلقة بالانتخابات الفرعية منذ مدة طويلة إلى رئاسة الحكومة.

من جهة ثانية، ظهر أمس التباين الحاد في موقف كتلة الوفاء للمقاومة والمكتب السياسي لتيار المستقبل، الذي انعقد أمس في «بيت الوسط» برئاسة نائب رئيسه باسم السبع، بعد بيانين متناقضين صدرتا عن الطرفين. وفي حين توقف بيان المستقبل عند «المواقف التي صدرت عن مسؤولين سعوديين بشأن لبنان»، في إشارة إلى موقف وزير الدولة السعودي لشؤون الخليج تامر السبهان، والذي شنّ هجوماً حاداً على حزب الله وهدد اللبنانيين مطالباً إياهم بالوقوف ضد حزب الله أو معه، طالب بيان كتلة المقاومة بـ«تصويب العلاقات مع سوريا ومعالجة الشوائب التي تضر بالمصالح المشتركة والمتداخلة بين البلدين». وبينما اعتبر بيان المستقبل كلام السبهان «رسالة تنبيه يجب تلقفها والتعامل معها بكل جدية ومسؤولية»، وأن «الاستقرار السياسي لا يستقيم على قاعدة الإفراط المتواصل والبذخ في الإساءة للمملكة العربية السعودية ودول الخليج العربي، على صورة ما يجري تداوله من خلال نواب وأشخاص يدينون بالتبعية لحزب الله ويقايا العسس القائم على خدمة النظام السوري»، أكد بيان المقاومة على أن «التطورات الإيجابية في كل من لبنان وسوريا تسمح للدولتين بمقاربة موضوعية للعلاقات في ما بينهما تسهم إيجاباً في تخفيف الأعباء عن الشعبين الشقيقين ومعالجة عودة النازحين الطوعية الآمنة، وتدفع باتجاه إعادة تفعيل العلاقات السياسية والاقتصادية وغيرها في إطار الاحترام المتبادل بين البلدين، وتحقيق المصالح المشتركة».



أسبوعين، وإلا فإن «الانتخابات في خطر»، فيما يبدو الاتفاق خلال المهل أمراً مستحيلًا!

وكان المشنوق قد أكد في جلسة مجلس الوزراء أنه لن يطرح مسألة الانتخابات الفرعية في طرابلس وكسروان في الجلسة، بل في جلسة

يعتقد الحريري أن زيارته الدولية ترفع جمهوره وتدعم بقاءه في السراي

الأولى. وفيما لا يملك الرجل أي أوراق في الداخل اللبناني يستطيع وضعها على الطاولة، اختار الإمساك بالملف الخارجي، فتحول إلى رخالة في رحلاته من الولايات المتحدة، إلى فرنسا، والآن إلى موسكو. من هذا السبب يتفرّع آخر، مبني على

من جهة أخرى، وفيما يرافق الرئيس الحريري في جولته عدد من الوزراء، من المتوقع أن ينضمّ إلى الوفد السياسي وفد اقتصادي لمناقشة بعض الاتفاقيات، ويبلغ عددها 14 تعنى بها مجموعة من الوزارات. كذلك تداولت بعض المعلومات إمكانية انضمام رئيس بلدية بيروت جمال عيتاني إليه، إذ قيل إن «مشاركته تهدف إلى البحث في خطط خاصة بأزمة النفائات»، غير أن مصادر في البلدية نفت أن يكون ذلك سبباً لمرافقة عيتاني للحريري، خصوصاً أن «النقاش اليوم يحصل مع شركات ألمانية ودمنماركية».

عبر نسجه علاقات دولية، يريد من خلالها القول إنه صوت قوي، والمحافظ على فرص العودة رئيساً للحكومة بعد الانتخابات النيابية المقبلة. يفصل المقرّبون من الحريري هذه الأيام بين سياسته وسياسة كل تياره: «فهو لن ينجز إلى أي مواجهة مهما بلغت حجم الضغوطات عليه». وهذا سيكون «جزءاً من النقاش الذي سيدور في حديث الرئيسين، وسيطلق منه لاستقصاء الوضع الدولي ومسار الأمور»، مع تشديده على «سياسة الحياد التي يذكر بها عند كل جلسة داخل الحكومة أو خارجها».

استغلال الحريري لهذه الزيارات واستثمارها في علاقاته العربية، تحديداً مع المملكة العربية السعودية. يظن أن مثل هذه اللقاءات سترفع من أسهمه كشخصية سياسية لدى المملكة، وتسمح له باستعادة مكانته. ومن المتوقع أن يزور السعودية كعادته بعد كل جولة، لوضعها في صورة لقاءاته، والتسويق لنفسه على أنه يُمكن أن يكون سفيراً لها في عواصم الدول، أو وزيراً لخارجيتها بالوكالة. ثالثاً، يسعى الحريري، وهو العارف بعدم قدرته على إحداث أي تغيير في السياسة الروسية أو موقفها، إلى تقوية مظلمته الشخصية